الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

المدة

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 10 فيفري 2020 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمساهمة في تمويل مشروع الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان

(عدد 2020/111)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 11 أوت 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 25 أوت 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاق التمويل.
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 05 أفريل 2021
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 05 أفريل 2021

رئيس اللجنة: هيكل المكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي **مقرر اللجنة: فيصل دربال**

مقرر مساعد: هشام العجيوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق التمويل المبرم بتاريخ 10 فيفري 2020 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للمساهمة في تمويل مشروع الادماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان (عدد 2020/111)

أولا: تقديم مشروع القانون

أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 10 فيفري 2020 بروما اتفاق تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يتضمن قرضا بقيمة 20,750.000 أورو وهبة بقيمة 630.000 أورو وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان.

ويعتبر مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان من المشاريع المبتكرة والمصممة بشكل جديد في تونس، حيث سيتم إنجازه بالشراكة بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي. ويعتمد هذا المشروع على منهجية جديدة حيث يستهدف بالأساس العائلات المعوزة والمحدودة الدخل المنضوية تحت البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة إلى جانب صغار الفلاحين وصغار مربي الماشية بمنطقة تدخل المشروع وهي منطقة هضاب ولاية القيروان.

ويسعى هذا المشروع إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي في هذه الفئة والتي تعتبر الأكثر فقرا بولاية القيروان، ثم إعادة إدماجها تدريجيا في الدورة الاقتصادية بالمنطقة وخلق موارد رزق مستدامة تساعدها على الخروج من دائرة الفقر وتمكينها بالتالي من الخروج من إطار البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة وتخفيف العبء على ميزانية الدولة المخصصة لهذا البرنامج.

أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع بالأساس إلى تحسين مؤشر التنمية في ولاية القيروان من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمتساكني المناطق الريفية بمنطقة تدخل المشروع وهي 40 عمادة موزعة على 7 معتمديات (8 بالحاجب، 8 بالوسلاتية، 2 بعين جلولة، 6 بالسبيخة، 6 بحفوز، 9 بالعلى و1 بالشبيكة).

ويسعى هذا المشروع إلى مساعدة أفراد العائلات المعوزة والمحدودة الدخل لا سيما النساء والشباب منهم على اكتساب تقنيات ومهارات تتيح لهم خلق موارد رزق قادرة على إخراجهم من دائرة الفقر بما يجعلهم مستقلين ماليا وغير محتاجين للمنح المقدمة في إطار البرنامج الوطني للنهوض بالعائلات المعوزة.

ولهذا الغرض، سيتم تنفيذ برنامج تدريب وتأطير لفائدة 2100 عائلة معوزة و4200 عائلة محدودة الدخل بهدف تحسين ظروف عيش 75 % من هذه الأسر وإخراجها من دائرة الفقر.

وسيتولى منشطو الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي القيام بهذا التدريب وفقا لمنهجية نظام التعلم التفاعلي (GALS) وهي منهجية ترتكز على مبدأ الإدماج لتحسين الدخل وتحقيق الأمن الغذائي للأسر الفقيرة مع احترام المساواة بين الجنسين. كما ستتلقى هذه الأسر تدريبا على المهارات الحياتية وتكوينا في إطار محو الأمية وآخر في التصرف المالي والفني المتعلق بالمشاريع الموفرة للدخل التي سيقومون ببعثها.

كما يهدف هذا المشروع من ناحية أخرى إلى إدماج صغار الفلاحين والمربين في الاقتصاد المحلي والقطاعات الفلاحية بالاعتماد على اقتصاد اجتماعي يهدف إلى تحسين قيمة المنتجات المحلية من خلال دعم قدرات الفلاحين ومنظماتهم وإبرام شراكات للإنتاج بين القطاعين العام والخاص وتحسين التصرف في الموارد الطبيعية.

كلفة المشروع:

تقدر كلفة المشروع بـ 51,27 مليون دولار أي حوالي 153,81 مليون دينار. وسيتم إنجازه على امتداد ستة سنوات من قبل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية القيروان بالتعاون مع الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بالقيروان وفرع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

بالجهة وذلك باعتبار الجانب الاجتماعي للمشروع، وسيتم تمويل هذا المشروع على النحو التالي:

- قرض وهبة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (قرض بـ 20.75 م أورو وهبة بـ 0.63 م أورو): 71,400 م.د (46,5 %)،
- هبة من صندوق التأقلم مع التغيرات المناخية (9.2 م دولار): 27,642 م.د (18 %)،
- ميزانية الدولة: 47,625 م.د (31 %)،
- مساهمة المستفيدين والخواص: 5,358 م.د (3,5 %)،
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي: 1,785 م.د (1 %).

عناصر المشروع:

يتضمن هذا المشروع ثلاث مكونات أساسية:

المكون الأول: الحراك الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل (79,69 م.د): يحتوي هذا المكون بدوره على ثلاثة عناصر وهي:

1) تحسين البنية التحتية الاجتماعية: وذلك من خلال تهيئة وإنجاز 14 مشروعا للماء الصالح للشراب لفائدة 1500 عائلة بمناطق بودبوس، المسلسل، الرحمة، العنق، عريبة، السرجة، الدبابشة، وقصر لمسة إلى جانب مد شبكتين للماء الصالح للشراب بمنطقة الرحيمة (أولاد الحاج) والعالية وتجهيز أربعة آبار عميقة للماء الصالح للشراب بالطاقة الشمسية.

2) دعم قدرات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل: يهدف هذا العنصر إلى دعم قدرات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل المستهدفة من خلال هذا المشروع في مجالي التكوين الفني والتصرف المالي حسب المشاريع التي سيقومون بإنشائها. وسيتم لهذا الغرض إحداث وتجهيز مركزين للتكوين (Télécentres) وإحداث ثلاث مؤسسات رياض أطفال إلى جانب تجهيز 11 مطعما لفائدة 11 روضة أطفال.

3) دعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل: وذلك من خلال متابعة إنجاز 2800 مشروع لا سيما لفائدة الشباب والنساء بمنطقة التدخل إلى جانب المساعدة على تمويل هذه المشاريع.

المكون الثاني: الإدماج الاقتصادي ودعم المنظومات المحلية المستدامة (54,29 م.د): يحتوي هذا المكون بدوره على ثلاثة عناصر وهي:

1) تحسين البنية التحتية للإنتاج والتأقلم مع التغييرات المناخية: وذلك من خلال القيام بأشغال المحافظة على المياه والتربة ومراقبة الموارد المائية الجوفية وتهيئة مناطق سقوية على مساحة جملية تقدّر بـ 320 هك وتهيئة وتعبيد 100 كلم من المسالك الريفية و50 كلم من المسالك الفلاحية إلى جانب القيام بالتسوية العقارية على مساحة 5000 هك.

2) دعم قدرات الفاعلين والهياكل المهنية المحلية: وذلك من خلال اقتناء تجهيزات لمجامع التنمية وللشركات التعاونية وتجهيز مخبر دائرة الإنتاج الحيواني إلى جانب أنشطة دعم الصحة الحيوانية.

3) تثمين المنتجات المحلية والشراكات الاقتصادية: وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل قصد التشاور حول خطط العمل في إطار هذه الشراكات إلى جانب القيام بدراسات قطاعية لدعم هذه الشراكات ومناقشة أساليب تمويلها حيث سيتحمل المشروع 70 % من كلفة تمويل هذه الشراكات في حين تحمل نسبة 30 % على كاهل المستفيدين.

المكون الثالث: تسيير المشروع (12,33 م.د): يحتوي هذا المكون على عنصرين وهما:

1) المتابعة والتقييم والإعلام: ويضم هذا العنصر دراسات تأثير أنشطة المشروع على تغذية المائدة المائية وعلى دعم الغطاء النباتي وحماية التربة من الانجراف إلى جانب القيام بتحيين للخارطة الفلاحية للولاية ونشر المعرفة في المجال الفلاحي وكيفية التأقلم مع التغييرات المناخية في إطار المشروع.

كما يضم هذا العنصر أنشطة المتابعة والتقييم للمشروع (ورشة انطلاق المشروع، دراسة الوضعية المرجعية للمشروع، التقييم النصف مرحلي والتقرير النهائي للمشروع من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التقرير النهائي لصندوق التأقلم مع التغييرات المناخية،

ملاءمة نظام المتابعة والتقييم للمشروع مع منظومة إنجاز، المراقبة الداخلية وتنظيم الورشات وتبادل الزيارات، حوار حول السياسات الاجتماعية...).

2) التكوين ودعم قدرات الهياكل الإدارية: ويضم هذا العنصر خدمات المساندة الفنية والتسيير إلى جانب مصاريف اقتناء المعدات واللوجستيات.

الشروط المالية للقرض:

تمّ إسناد القرض حسب الشروط الاعتيادية للصندوق.

- مدّة السداد: 22 سنة منها 7 سنوات إمهال،
- نسبة الفائدة: تبلغ حاليا 1,05 % يساوي نسبة فائدة أساسية (Euribor 6 mois) تساوي حاليا 0 % + هامش قار يبلغ حاليا 0,95 % + هامش مدة الخلاص ويبلغ حاليا 0.1 %.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 05 أفريل 2021 نظرت خلالها في مشروع القانون المتعلق وذلك على ضوء وثيقة شرح الأسباب واتفاق التمويل.

وخلال النقاش أكّد أعضاء اللجنة على الأهمية البالغة التي يكتسيها مشروع القانون من حيث وقعه الإيجابي على ولاية القيروان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتضامني وهو ما سيمكّن من خروج الجهة من آخر الترتيب على المستوى التنموي ومؤشرات الفقر.

كما ثمّنوا أهداف المشروع والمنهجية المعتمدة في تبويب الأولويات وتوجيه الاعتمادات وبيّنوا أن هذا المشروع سيمكّن من تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي الذي أقره الدستور وتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة وسيكون له تأثيرات إيجابية على مستوى العيش والجانب النفسي والصحي لمتساكني الجهة التي تشهد أعلى نسب الانتحار لدى الأطفال.

وفي سياق متصل، أوضح أعضاء اللجنة أن هذا المشروع شهد مشاركة كل الفاعلين على المستوى الجهوي وهو مشروع جاهز وتم الإعداد له منذ 3 سنوات. واعتبروا أن عدم الاستقرار السياسي ساهم في عدم تفعيل عدد من المشاريع التنموية الهامة في عديد المناطق.

وأفاد أغلب أعضاء اللجنة أن الوثائق المرفقة بمشروع القانون واضحة وتتضمن المعطيات الكافية وأن الشروط المالية للقرض معقولة بالنظر إلى الوضع المالي والاقتصادي العالمي. في المقابل طلب أحد النواب تقديم مزيد التوضيحات حول كيفية صرف القرض على مستوى المعتمديات وتقديم روزنامة واضحة لتطبيق المشروع وتاريخ تأثيره بصفة واقعية على الأهالي.

وتم في خاتمة الجلسة التصويت على الموافقة على مشروع القانون المعروض بإجماع الحاضرين والتفويض لمكتب اللجنة لإعداد تقرير حول المشروع.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

هيكل مكي **فيصل دربال**